

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والأربعين بعد الثلاثمائة وألف
المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، في الساعة ١٥/٣٥
الرئيس: السيد فانشيغ بورفدوج..... (منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08396(A)



* 1 6 0 8 3 9 6 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعْلِن افتتاح الجلسة العامة ١٣٤٩ لمؤتمر نزع السلاح. وسمحوا لي بتعليق الجلسة كي أتمكن من الذهاب إلى القاعة الفرنسية لأرحب بضيفنا الموقر، معالي السيد إيركي توميويوا، وزير الشؤون الخارجية الفنلندي. عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا لهذا اليوم، السيد إيركي توميويوا، وزير الشؤون الخارجية الفنلندي، وأشكره على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعو السيد توميويوا ليخاطب المؤتمر.

السيد توميويوا (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني حقاً أن نتاح لي فرصة مخاطبة مؤتمر نزع السلاح اليوم. وقد احتفلنا بالأمس باليوم الدولي للمرأة، وهي تذكرة جيدة لنا بضرورة مواصلة تعزيز مشاركة المرأة وإشراكها في جميع أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، مستلهمين روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشأن المرأة والسلام والأمن.

ولهذا العام أهمية خاصة في مجال نزع السلاح، وقد نما إلى علمي أنكم استمتعتم إلى بيانات أدلى بها عدد من زملائي في الأسبوع الماضي. ولدنيا، في جملة أمور، مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في أيار/مايو، والمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، في آب/أغسطس.

وأخيراً، وبعد سنوات من العمل الشاق، دخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ويعد هذا إنجازاً كبيراً للمجتمع الدولي. وقد خطونا خطوة كبرى إلى الأمام في مراقبة استخدام الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تقتل مئات الآلاف من الأشخاص، من الرجال والنساء والأطفال، في كل عام. ومن شأن هذه المعاهدة أن تسهم في تهيئة بيئة أكثر أمناً واستقراراً للجميع في كل مكان. وسنسهم من خلال تنفيذ هذه المعاهدة في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وفي تهيئة عالم أكثر سلاماً وعدلاً.

وتدل سرعة بدء نفاذ المعاهدة على أن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لتنظيم تجارة الأسلحة والحد من الاتجار غير المشروع بها. وبينما يعد هذا إنجازاً كبيراً، فإن عملنا أبعد ما يكون عن الانتهاء. ولن يكون للمعاهدة تأثير إلا إذا نُفذت بطريقة فعالة على الصعيد الوطني. وقد قطعت الأعمال التحضيرية للمؤتمر الأول للدول الأطراف، الذي سيعقد في المكسيك، شوطاً كبيراً. ويجبُذ كثيراً أن تتخذ على النحو الواجب في ذلك الاجتماع جميع القرارات التي تدعم تنفيذ المعاهدة.

ويجب ألا ننسى أن نجاح المعاهدة وفوائدها المحتملة تتوقف أيضاً على تطبيقها على الصعيد العالمي. وقد بلغ عدد البلدان التي وقعت على المعاهدة حتى الآن ١٣٠ بلداً، بينما

صدق عليها ٦٣ بلداً. وأهيب بجميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة وتنضم إليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وهناك حدث رئيسي آخر هذا العام، وهو مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية في النظام الدولي لتحديد الأسلحة. ويتحمل جميع الأطراف في المعاهدة التزامات ومسؤوليات مشتركة في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية. ويوفر مؤتمر الاستعراض فرصة لإمعان الفكر في الكيفية التي استوفيت بها الإجراءات والالتزامات المتفق عليها على نطاق هذه الركائز.

ونحن نقر بأن الترسانات النووية قد تقلصت منذ نهاية الحرب الباردة، من خلال الجهود الثنائية للقوتين النوويتين اللتين تملكان أكبر الترسانات، في المقام الأول. ونحن نشجع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على العمل من أجل استمرار تقليص أعداد جميع فئات الأسلحة النووية، بما في ذلك ما يوجد منها في الترسانات النووية غير الاستراتيجية، وإدراجها في نظام معاهدة دولية ملزمة قانوناً وقابلة للتحقق.

وقد تباطأت وتيرة نزع السلاح النووي في الآونة الأخيرة؛ في الوقت الذي أصبحت فيه ضرورة نزع السلاح النووي أشد إلحاحاً، على نحو ما اتضح في المؤتمرات الثلاثة التي عقدت بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

وتعيد الذكريات المؤلمة لهيروشيما وناغازاكي، التي ترجع إلى ٧٠ عاماً خلت، إلى أذهاننا جميعاً العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية. وتعكس المبادرة الإنسانية القلق الحقيقي للمواطنين في جميع أنحاء العالم، من أنه طالما وجدت أسلحة نووية فهناك تهديد حقيقي بحدوث كارثة فظيعة ذات تكاليف إنسانية وبشرية هائلة. ويرتكز الأساس الإنساني للمبادرة إلى مبدأ أساسي من مبادئ معاهدة عدم الانتشار، ولذلك نعتقد أن المناقشة بشأن الآثار الإنسانية ستكون جزءاً طبيعياً من مؤتمر استعراض المعاهدة وستسهم في مداولاته.

وأنا مقتنع بأنه لا يمكن أن يستند الأمن إلى أسلحة الدمار الشامل. وفنلندا ملتزمة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويعتبر العمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مسؤولية مشتركة بين جميع الدول.

ويتطلب تحقيق نزع السلاح النووي الحقيقي مشاركة بناءة وموضوعية من الدول التي تمتلك أسلحة نووية، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويتطلب إحراز التقدم مزيداً من الشفافية، بجانب بناء الثقة فيما بين جميع الدول. ولذلك أرى في مقترح زميلي الهولندي ما يفيد من حيث اشتراط الإبلاغ الإلزامي المنتظم خلال دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار.

فانتشار الأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً للسلم الدولي. ويتعين على جميع الدول أن تحترم التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، من خلال اعتماد وتنفيذ اتفاق للضمانات

الشاملة على النحو المقترح من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى وضع بروتوكول إضافي. ونحن نواصل جهودنا الرامية إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة والترويج له على الصعيد العالمي.

وكان من المقرر عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قبل نهاية عام ٢٠١٢. لكن تبين أن هذا الجدول الزمني مفرط في التفاؤل، لأنه تعذر عقد المؤتمر بمشاركة جميع الدول المعنية. ومع ذلك، واصلت الدول المشاركة تنفيذ الأعمال التحضيرية، وشاركت في العملية بصورة بناءة عبر مشاورات غير رسمية.

وقد أبلغ الميسر الفنلندي والجهات الداعية للمؤتمر، أي الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، جميع دول المنطقة بأنهم يرون أن تقدماً كبيراً قد أحرز، وأنه يمكن حل المسائل الرئيسية المتبقية وعقد المؤتمر عند توصل دول المنطقة إلى اتفاق بشأن الترتيبات المتعلقة به. ويشجع الميسر والجهات الداعية إلى عقد المؤتمر استئناف الاجتماعات غير الرسمية في أقرب وقت، بهدف إحراز أكبر قدر ممكن من التقدم قبل انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وتلتزم حكومة فنلندا باستضافة المؤتمر خلال مهلة قصيرة إذا تقرر انعقاده.

ويتعين علينا عند تعرّض أمننا المشترك وتعاوننا ومبادئنا للاختبار والتهديد، أن نواصل تعزيز الالتزامات والمعايير ذات الأهمية للأمن الدولي وكذلك الثقة المتبادلة. ونبغي التركيز على الأشياء التي توحدنا جميعاً. وسندعم في هذا الصدد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز تحقيق نتائج بتوافق عملي في الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

ولا تزال حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح تثير قلقاً عميقاً، ويجدوني أمل صادق في أن هذه الهيئة ذات التاريخ المثمر والقيّم ستستأنف عملها مرة أخرى وتشجع في التفاوض بشأن وضع معاهدات لنزع السلاح. وهناك خطر حقيقي من أن تتخطى التطورات المؤتمر وتهمشه. وعلى الذين يولون المؤتمر قيمة أن يثبتوا قدرة هذا المنتدى على الاستمرار في الإنتاج. ونحن نعتقد في الواقع أننا سنستفيد من وجود محفل تفاوضي حديث وقادر على أن يحقق لنا نتائج، في هيئة معاهدات لنزع السلاح، وعلى أن يكون محفلاً تفاوضياً مفتوحاً وشاملاً للجميع وتحترم فيه الآراء المختلفة، على أن يهدف في الوقت نفسه إلى بناء توافق في الآراء. ولذلك من المهم استعراض وتحديث أساليب عمل المؤتمر حيثما أمكن. وبنفس القدر، سيؤدي توسيع عضوية المؤتمر إلى تعزيز مشروعيته وشموله. ويتعين علينا بالإضافة إلى ذلك، إذ نسلم بما للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من إسهامات مفيدة في عالم اليوم، أن نعزز مشاركتهم في مداورات المؤتمر. ونرحب في هذا الصدد بفكرة تنظيم منتدى مشترك لمؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في الأسبوع القادم.

ويشجعي على ذلك العمل المتواصل الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويسرنا أننا تمكنا من إتاحة خبرتنا لمداوات ذلك الفريق. ومجدونا الأمل في أن يرسي هذا العمل الأساس للجهود المستقبلية المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونأمل أن تبدأ المفاوضات بشأن هذه المعاهدة في القريب العاجل. ونحن نتطلع إلى دراسة مقترح فرنسا المرتقب بشأن مشروع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتعد اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية من الصكوك الرئيسية متعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن نواصل استكشاف سبل بناءة لتعزيز الآليات القائمة لتلك الاتفاقية، آخذين في الاعتبار أن مؤتمر استعراضها الثامن سيعقد في عام ٢٠١٦. وقد حظيت الاتفاقية بقبول واسع على النطاق العالمي، حيث بلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٧٣ دولة. ومع ذلك، لا يزال أمامنا عمل نقوم به بغية اكتمال اكتسابها الصفة العالمية.

ويشكل التصدي للتهديدات البيولوجية من خلال تعزيز الأمن البيولوجي عنصراً حيوياً في جدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار. فالتهديدات البيولوجية لا تعترف بالحدود الوطنية، ولذلك يعتبر التعاون الدولي أمراً أساسياً. وكما أتضح لنا من تفشي فيروس إيبولا، ينبغي أن يكون تعزيز الأمن الصحي العالمي ضمن الأولويات الدولية. ويندرج التعاون والتأهب في صميم جهود المكافحة الفعالة للأمراض المعدية من خلال تعزيز القدرات البيولوجية والصحية. وتستكشف فنلندا السبل لدفع عجلة تقدم الرعاية الصحية والأمن البيولوجي في العالم عبر إجراءات ملموسة، وعن طريق مبادرات مثل الخطة العالمية للأمن الصحي. وستأس فنلندا الفريق التوجيهي المعني بالخطة العالمية للأمن الصحي في هذا العام.

وتولي فنلندا أيضاً أهمية كبيرة لمكافحة الإرهاب النووي ومنع خطر وقوع الأسلحة النووية أو غيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين. وسيكون من دواعي سرور فنلندا أن تستضيف جلسة عامة للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، في حزيران/يونيه. وهي ترحب ترحيباً حاراً بالشركاء الجدد وتدعوهم إلى الانضمام إلى هذه المبادرة والمشاركة في ذلك الاجتماع، في هلسنكي.

وقد انضمت فنلندا إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في عام ٢٠١٢. وقد قمنا عملياً منذ ذلك الحين بتدمير مخزوننا من الألغام المضادة للأفراد، وارتفعت مساهمتنا في الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام فوصلت إلى ٦ ملايين يورو سنوياً. ونحن نعمل بنشاط على دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام في بلدان مثل أفغانستان، وأنغولا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، والصومال، وكمبوديا. وعلى غرار الأطراف الأخرى في المعاهدة، نحن ملتزمون التزاماً تاماً بقرارات مؤتمر مابوتو الاستعراضي، بهدف إنهاء المعاناة التي تسببها هذه الأسلحة.

وأود أن أسلط الضوء على أحد أبرز الجهود الدولية الملموسة لنزع السلاح في السنوات الأخيرة. وقد رأينا كيف أدانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي بقوة استخدام

الأسلحة الكيميائية في سوريا بعد الهجمات الكيميائية المروعة في الغوطة، دمشق، في آب/ أغسطس ٢٠١٣، ولسنا تصميمهما على متابعة تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

وقد قدمت فنلندا، في جملة أمور، الدعم والخبرة الفنية في المراحل المختلفة لعملية تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وتولي فنلندا هذه مسألة أهمية كبيرة، حيث درجنا منذ سنوات على تقديم دعم قوي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها بشكل كامل.

ونظراً إلى الطابع الفريد للعمل المتعلق بالأسلحة الكيميائية، أيدت فنلندا حلقات العمل التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن "الدروس المستفادة"، والتي شارك فيها خبراءنا، لأنها توفر معلومات قيّمة، منها ما يتعلق، على سبيل المثال، بالكيفية التي نستطيع بها مواصلة تعزيز آلية الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ولن يتوقف عملنا حتى يكتمل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري بشكل كامل ولا رجعة فيه. ومن الضروري أن ينفذ دون تأخير تدمير ما تبقى من مرافق الإنتاج، مع استيضاح عن أوجه التباين في الإقرارات. ويشكل استخدام المواد الكيميائية السامة خرقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك أعربنا أيضاً عن قلقنا الشديد للنتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق التي شكلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والتي أثبتت الوقائع المحيطة بادعاءات استخدام مادة الكلور ضد السكان المدنيين في سوريا. واشتركت فنلندا في رعاية القرار الذي أصدره مجلس الأمن مؤخراً وأدان فيه أي استخدام لأية مادة كيميائية سامة، وأيدت استمرار عمل بعثة تقصي الحقائق.

ويصادف يوم ٢٢ نيسان/أبريل من هذا العام الذكرى الثموية لأول عملية استخدام للأسلحة الكيميائية على نطاق واسع، في إيبير بلجيكا، خلال الحرب العالمية الأولى. وقد برهنت لنا أحداث الغوطة في عام ٢٠١٣، ضرورة أن نظل يقظين حتى بعد مضي مائة عام على تلك الأحداث.

وأدى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دوراً هاماً في إجراء البحوث وتوفير الخبرات لمجتمع نزع السلاح في مجالاتنا المحددة. وقد استفدنا دوماً من إسهامات ذلك المعهد. وينبغي أن يكون هذا العام حاسماً لعملية إيجاد هيكل دائم للمعهد. ومن الضروري أن نقدم لهذا الجهد كل مساعدة ممكنة، ومن جانبها، ستواصل فنلندا تقديم الدعم له.

وفي الختام، أتمنى لكم وللمؤتمر، سيادة الرئيس، سنة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير توميويو على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس وإلى المؤتمر. وسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لأرافق معالي الوزير توميويو إلى خارج قاعة المجلس.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا نصل إلى نهاية قائمة الشخصيات الهامة التي تخاطب الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر. ونستأنف الآن الجلسة العامة العادية. وكما ذكرت آنفاً، أود أن يكرّس الجزء المتبقي من هذا الاجتماع لمناقشة يتركز اهتمامها على مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد ناقشنا هذه المسألة قليلاً خلال مناقشات العام الماضي غير الرسمية، وأعتقد أن مناقشتنا لها اليوم ستسهم في استمرار المناقشة والمداولات بشأنها بصورة متعمقة.

ولدي في القائمة عدد من المتحدثين، وعليه أعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم باللغة الصينية): السيد الرئيس، بما أنني أخذت الكلمة للمرة الأولى في مؤتمر نزع السلاح بوصفي سفير الصين لشؤون نزع السلاح، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة، وأن أشكركم والزلاء الآخرين على ترحيبكم بي في هذا المقام.

وقد شاركت منذ عشرين عاماً مضت، في هذه القاعة نفسها، في المفاوضات النهائية بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفي كامل العملية التفاوضية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكنت عندها عضواً جديداً في الوفد الصيني. وكنت شاهداً على تلك الإنجازات البارزة في تاريخ المؤتمر. ولي عظيم الشرف أن أعود إلى قاعة المجلس في هذا اليوم، بوصفي سفير الصين لشؤون نزع السلاح، وأن أنضم إلى الزلاء هنا في مساعيهم الجماعية من أجل تحقيق نزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. وأنا أدرك أيضاً المسؤولية الكبيرة التي تستتبع ذلك.

وقد خاطبت الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر خلال الأيام القليلة الماضية شخصيات مرموقة من عدد من البلدان وقدمت رؤى نبيرة وحافزة على التفكير العميق في الحالة الأمنية الدولية الراهنة وبعض المسائل الأساسية في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأطرح أفكاراً بشأن بعض هذه المسائل.

ويشهد عالم اليوم تغيرات وتعديلات جذرية. فقد حوّلت العولمة الاقتصادية والتطور السريع في مجالي العلم والتكنولوجيا بلدان العالم على اختلافها إلى مجتمع موحد يتزايد ترابط مصيره ومصالحه، بينما أدت في ذات الوقت إلى نشوء مشاكل وتحديات جديدة زادت من تعقيد التهديدات التي تواجه الأمن العالمي ومن تعدد أنماطها.

وعلى امتداد التاريخ البشري، كانت عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح ولا تزال وسيلة هامة لصون السلم والاستقرار. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة والانتصار في الحرب ضد الفاشية. ويخدم صون نظام الأمن الدولي الذي نشأ بعد الحرب المصالح الفضلى المشتركة للغالبية العظمى من الدول. وقد شكّلت المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر

الشامل للتجارب النووية، ركائز أساسية ومركبات لاستقرار ذلك النظام الأمني الدولي. ويتعين علينا في ظل الظروف الراهنة اعتماد نهج أكثر مسؤولية لكفالة فعالية الوفاء بالالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدات، وضمان مصداقية وسلطة النظام الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وتمكين هذه المعاهدات من أداء دورها الهام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين على أكمل وجه.

وقد كان لي شرف العمل في منظمة الصحة العالمية لأكثر من خمس سنوات. وهناك قول مأثور في القطاع الصحي، وهو أن "الوقاية خير من العلاج". وأعتقد أنه ينطبق كذلك على تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

والذكاء البشري لا حدود له: وقد دفع التقدم العلمي والتكنولوجي بالأنشطة البشرية إلى الفضاء الخارجي والفضاء الحاسوبي معاً. لكن لكل شيء وجهان. فبينما توفر التكنولوجيات الحديثة للبشرية منافع حقيقية يعزّ وصفها وتتيح لها إمكانيات غير محدودة، فإن تطبيقاتها العسكرية قد تشكل مخاطر وتهديدات واسعة النطاق على أمن البشرية، بل وعلى بقائها في حد ذاته. ويتحمل القائمون بأمر تحديد الأسلحة عبء المسؤولية الهائلة لتخفيف هذه المخاطر والتهديدات ومراقبتها. ويجب ألا نسلك الطريق القديم الذي يؤدي إلى تراكم الأسلحة ليعقبه نزع السلاح أو يجمع بين منع الانتشار ونزع السلاح بصورة متزامنة. وينبغي عوضاً عن ذلك أن نكرس جهود الدبلوماسية الوقائية ونركز على وقف سباق التسلح الوشيك في الفضاء الخارجي والفضاء الحاسوبي.

ويتمثل الهدف من تحديد الأسلحة في الحفاظ على الأمن، ولا يتسنى بلوغ ذلك الهدف سوى على أساس مفهوم أمني صحيح ومعقول. وقد سلط السيد شي جينينغ، رئيس الصين، الضوء مؤخراً على ضرورة إيجاد مفهوم أمني جديد مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، بحيث يؤدي دوراً هاماً في توجيه وتعزيز الجهود الدولية لتحديد الأسلحة.

ويعتبر الأمن غير المنقوص أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجهود الدولية لتحديد الأسلحة. ونظراً لاختلاف الظروف الوطنية والأمنية والبيئية بين الدول، فمن الطبيعي أن تختلف شواغلها الأمنية أيضاً. ويجب أن تؤخذ في الحسبان وتحترم الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان، سواء كان البلد كبيراً أو صغيراً أو قوياً أو ضعيفاً؛ وأن تعامل مواقفها المشروعة بصورة عادلة وعلى قدم المساواة، لأن الأمن الشامل لجميع البلدان هو الشكل الوحيد للأمن الحقيقي والمستدام. ولا ينبغي أن يبني أي بلد أمنه على أساس انعدام أمن الآخرين. ومن الضروري أن نتخلى عن المعايير المزدوجة التي تؤدي إلى أن تحرص الدول على تقديم المناقشات في البنود التي تهمها فقط وترفض مناقشة البنود التي تهم الآخرين. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها الحصول على دعم واسع من المجتمع الدولي للعملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهي الطريقة الوحيدة التي تستطيع العملية من خلالها بلوغ المستوى العالمي وتحقيق الاستدامة.

وقد نال المؤتمر في الماضي حظاً من الجهد، لكن الجمود المطول الذي استمر على مدى عقدين تقريباً يشير شواغل جدية. وتمثل إعادة إحياء المؤتمر مهمة عاجلة لجميع الوفود. وترى الصين أن مفتاح تنشيط المؤتمر هو مواكبة التغيرات بمرور الزمن. ويتعين علينا في ضوء الحالة الجديدة إظهار قدرتنا على الإبداع واستكشاف سبل جديدة لكسر الجمود. ولدينا بعض الأفكار الأولية بشأن الكيفية التي يمكن بها إنجاز هذا الغرض:

وأول فكرة هي توسيع نطاق التمثيل في المؤتمر. لأن عدم وجود تمثيل واسع النطاق هو نقطة ضعف المؤتمر التي تشكل تهديداً خطيراً لسلطته في ضوء الاتجاهات العالمية الراهنة لتعدد الأقطاب وانتشار الديمقراطية في العلاقات الدولية. وقد ظل المؤتمر يناقش مسألة توسيع عضويته لسنوات عديدة، لكن لم يستطع إحراز أي تقدم. وسيكون من الأفضل اتخاذ تدبير أكثر جرأة وفتح باب العضوية في المؤتمر لجميع الدول ذات السيادة والسماح لأي دولة ترغب في الانضمام بأن تفعل ذلك، عوضاً عن الدخول في مناقشات لا نهاية لها بشأن قبول عضوية هذا البلد أو ذاك.

والفكرة الثانية هي إضافة بنود جديدة إلى جدول الأعمال. لأن أحد الأسباب الرئيسية لحالة الجمود في المؤتمر هو التباين الواسع في البنود التي توليها الدول أهمية، مما يؤدي إلى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ولذلك، قد لا تكون فكرة إدخال بنود جديدة في جدول الأعمال سيئة، على أن يستمر الضغط من أجل أن يبدأ المؤتمر أعماله الفنية بشأن بنود جدول الأعمال التقليدية، مثل نزع السلاح النووي. وقد يكون أمن المعلومات ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الحاسوبي من المقترحات الجيدة في ذلك الصدد.

والفكرة الثالثة هي ألا يكون التفاوض بشأن المعاهدات هو الهدف الوحيد للمؤتمر بالضرورة. فقد ظل المؤتمر ينظر دوماً إلى التفاوض بشأن معاهدات تحديد الأسلحة على أنه الهدف الرئيسي لعمله، بوصفه المنبر الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. فالمفاوضات بشأن المعاهدات تحتاج وقتاً طويلاً وعملاً مضميناً، كما أن الدول عموماً تكون حذرة في موافقتها تجاه هذه الصكوك غير المرنة. ولذلك قد يكون من الأيسر على المؤتمر إحراز تقدم في التفاوض على مدونة قواعد سلوك وإبرامها، في ما يتعلق بالتهديدات الرئيسية للأمن الدولي أو بشأن المسائل المثيرة للاهتمام المشترك لجميع الدول.

وهذه بضعة أفكار خطرت لي وأنا أعود إلى المؤتمر بعد غياب دام ٢٠ سنة. وأنا أتطلع إلى بحثها مع غيرها من الأفكار مع الزملاء هنا، في إطار جهدنا المشترك من أجل تنشيط أعمال المؤتمر ودفع عجلة المفاوضات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى الأمام، ولتقديم مساهمات جديدة في سبيل صون السلم والأمن في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. وأود باسم المؤتمر وحكومة بلدي أن أعرب مرة أخرى عن ترحيبنا الحار بالسفير فو كونغ، وتمنياتنا له بالنجاح في هذا المنصب الهام.

المتحدث التالي لدي في القائمة هو ممثل باكستان. الكلمة متاحة لسيادتكم.

السيد بخاري (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سررنا بهذه الفرصة التي تتيح عقد مناقشات في مؤتمر نزع السلاح، ينصب تركيزها على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع تزايد استخدام عدد متنامٍ من الدول للفضاء الخارجي، لأغراض مدنية وعسكرية معاً، لا يمكن استبعاد إمكانية ومخاطر تسليحه. والضرورة ملحة لمعالجة هذه المسألة في المؤتمر، من أجل الحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة جديدة للنزاع، ولمنع حدوث سباق تسلح.

وقد ظلت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ضمن بنود جدول أعمال المؤتمر لأكثر من ثلاثة عقود حتى الآن. ونحن نرى أن الوقت قد حان للشروع في مفاوضات بشأن معاهدة ملزمة قانوناً.

ويشكل مشروع أبرام معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي اشترك في تقديمه الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨، وجرى تحديثه في عام ٢٠١٤، أساساً صالحاً لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرحب بتعميم الاتحاد الروسي والصين نصاً منقحاً للمعاهدة في العام الماضي، في الوثيقة CD/1985، ونعتبره مساهمة موضوعية ملموسة في دفع عمل المؤتمر المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال إلى الأمام.

ولن تدوم إلى الأبد الهيمنة التي تتمتع بها في الوقت الراهن في الفضاء الخارجي بلدان معينة بسبب قدراتها التكنولوجية. فالبلدان الأخرى تطوي المسافة سريعاً للحاق بالركب. وفي هذه المرة لن تتحمل البلدان النامية عبء عدم الانتشار، كما لن تقبل فرض أية قيود تمييزية تعوق مساعيها السلمية في الفضاء الخارجي. والحل الوحيد هو المساواة في المسؤولية.

وباكستان طرف في جميع المعاهدات الخمس الأساسية المتعددة الأطراف التي تحكم استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي لسنة ١٩٦٧، واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين لسنة ١٩٦٨، والاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية لسنة ١٩٧٢، واتفاقية التسجيل لسنة ١٩٧٥، ومعاهدة القمر لسنة ١٩٧٩. ونحن على استعداد لاستكشاف إمكانية إبرام معاهدات إضافية من شأنها أن تسهم في منع تسليح الفضاء الخارجي.

وباكستان عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية التابعة للأمم المتحدة. وتؤدي اللجنة دوراً هاماً في تعظيم فوائد القدرات الفضائية لصالح البشرية، ولا سيما في مجالات البيئة والصحة والتخفيف من حدة الكوارث. وقد وضعت باكستان استراتيجية للتطبيق الفعال للتكنولوجيات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة، من خلال خططها المسماة رؤية الفضاء ٢٠٤٠. ويجري العمل على وضع حلول لمشاريع التخطيط والتنمية بالاستناد إلى

الفضاء الخارجي، وتنفيذها في مجالات الزراعة والموارد المائية وإدارة الكوارث والتخفيف من حدتها.

وتقر معاهدة الفضاء الخارجي لسنة ١٩٦٧ بأن عمليات استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن تكون لفائدة ومصصلحة جميع البلدان، وأن تتاح للإنسانية جمعاء. والفضاء الخارجي هو تراثنا المشترك. وتحظر المعاهدة نشر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، لكنها لا تتطرق إلى وضع أنواع أخرى من الأسلحة فيه، بما في ذلك الأسلحة التقليدية. يضاف إلى ذلك أن تطوير نظم مضادة للقذائف التسيارية ونشرها عن طريق إدماجها في الموجودات الفضائية قد أضاف بعداً خطيراً آخر إلى هذه المسألة. ومن الضروري معالجة هذه الشواغل في معاهدة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء.

ويرجو وفد بلدي أن تطلعه الدول التي تعارض بدء المفاوضات في المؤتمر على أسباب معارضته، وتشرح له الكيفية التي ستؤثر بها المفاوضات المتعلقة بمنع حدوث سباق التسلح بشكل سلمي على مصالحها الأمنية، وتفسر له لماذا لا يمكن معالجة المسائل الخلافية خلال المفاوضات، مثل التعاريف وطرائق التحقق، من بين أشياء أخرى، على غرار ما تدعو له تلك الدول بشأن مسائل أخرى. وعلى أية حال، ينبغي أن تعترف تلك الدول بمسؤوليتها عن استمرار الجمود في المؤتمر بمنعها بدء المفاوضات بشأن مسألة لا تؤثر بشكل سلمي على المصالح الأمنية لأية دولة.

ونحيط علماً بالتقرير التوافقي لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وتوصياته. ونوافق على أنه يتعين أن تهدف تلك التدابير إلى تعزيز أمن الفضاء الخارجي وسلامته واستدامته. ونرحب بصفة خاصة بتوصية الفريق بشأن مواصلة تعزيز التعاون الدولي بين الدول المرتادة والدول غير المرتادة للفضاء الخارجي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لصالح جميع الدول.

ونقر بمنفعة تدابير الشفافية وبناء الثقة، وكذلك مدونات قواعد السلوك غير الملزمة قانوناً، في مجال تعزيز الثقة وسط الدول. بيد أن هذه التدابير الطوعية لا يمكن أن تكون بديلاً عن الواجبات الملزمة قانوناً بموجب المعاهدات. وهناك فجوات واضحة وذات عواقب أمنية في النظام القانوني الدولي الذي يحكم استخدام الفضاء الخارجي. ويجب سد هذه الثغرات عن طريق إبرام معاهدة في مؤتمر نزع السلاح بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقد أفادت المناقشات غير الرسمية بشأن منع سباق التسلح في الفضاء، التي عقدت في العام الماضي في المؤتمر في إطار الجدول الزمني للأنشطة، بقدر كبير في فهم وجهات النظر المختلفة والمسائل ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نري أن الحجج التي استمعنا إليها بشأن بدء التفاوض في المؤتمر حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا تتعلق بالشواغل الأمنية الوطنية للدول. ويعزز ذلك الاستنتاج رأينا بأنه لا توجد مسألة خلافية غير قابلة للحل، أو لا يمكن حلها عن طريق التفاوض.

وقد شاركت باكستان في رعاية القرار ٣١/٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، الذي اعتمد بأغلبية ساحقة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حيث أيدته ١٧٨ دولة ولم تعارضه سوى دولتان، بينما لم تتمتع أية دولة عن التصويت. وتدعو باكستان مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء فريق عامل في إطار بند جدول أعماله المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، في أقرب وقت ممكن خلال دورة ٢٠١٥.

وقد اعتمدت الجمعية العامة أيضاً في دورتها السابقة، قراراً تاريخياً آخر هاماً بعنوان "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، وشاركت باكستان في تقديمه. ويحث هذا القرار على التعجيل بالشروع في الأعمال الفنية استناداً إلى الصيغة المحدثة من مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين في مؤتمر نزع السلاح. ونحن نرحب بالمبادرة الحميدة والرائدة من جانب الاتحاد الروسي بالإعلان عن التزامه السياسي بالأولوية يكون أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي، ونقدر صدور إعلانات مماثلة من جانب الدول الأخرى.

وفي الختام، نأمل صادقين في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح خلال دورته الحالية من الاضطلاع بعمله الفني بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن، يتيح أيضاً إحراز تقدم في مجالي نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل باكستان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

السيد لوسينسكي (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وقد اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي موقفاً ثابتاً منذ فترة طويلة لصالح المحافظة على بيئة آمنة ومأمونة في الفضاء الخارجي وكفالة استخدامه في الأغراض السلمية على أساس منصف ومقبول للجميع. ويشكل تعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها مصلحة مشتركة؛ ويسهم في تنمية الدول وكفالة أمنها.

وتواجه بيئة الفضاء الخارجي في الوقت الحاضر تحديات كبيرة ناشئة عن انتشار الحطام المداري الخطر، الذي يزيد من احتمالات حدوث اصطدامات مدمرة، بجانب اكتظاظ المدار الثابت حول للأرض بالسواتل وغيرها، وتزايد تشبع طيف الترددات اللاسلكية، علاوة على مخاطر تخريب السواتل أو تدميرها بشكل متعمد. وتستدعي هذه التحديات مشاركة الدول

بصورة جادة وفي الوقت المناسب في كفالة قدر أكبر من السلامة والأمن والاستدامة في الفضاء الخارجي.

ويمثل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون تحوله إلى ساحة نزاع شرطان أساسيان لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. وسيتيح ذلك للدول أيضاً فرصة الاستفادة من استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بجانب ما يتيح من فرص كثيرة أخرى للتنمية. ونحن نعلق أهمية كبيرة على وضع تدابير لكفالة الشفافية وبناء الثقة وتنفيذها، باعتبارها وسيلة لتعزيز الأمن وكفالة استدامة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وقد سرّنا أن نعلم أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي قد أيد في توصيته الجهود الرامية إلى ضمان التزام البلدان السياسي، عبر وضع مدونة متعددة الأطراف لقواعد السلوك مثلاً، من أجل تشجيع التصرفات المسؤولة في الفضاء الخارجي وكفالة استخدامه في الأغراض السلمية.

ولتعزيز هذه الجهود، عمد الاتحاد الأوروبي إلى الترويج لتقديم مبادرات في هذا الصدد وتشجيع الدول على تأييدها، على غرار مقترح الاتحاد الأوروبي بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي. وقد عقدت بالفعل ثلاث جولات من مشاورات موسعة ومفتوحة العضوية وشفافة وشاملة للجميع. وشهدت الجولة الثالثة والأخيرة من تلك المشاورة المفتوحة العضوية، التي عقدت في لكسمبرغ، في أيار/مايو ٢٠١٤، إعراب كثير من المشاركين عن رغبة قوية في الانتقال بالعملية من مرحلة التشاور إلى مرحلة التفاوض. وقد عقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، قبل اجتماع اللجنة الأولى في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، مشاورات موسعة ومفيدة للتحقق من آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن الانتقال بالعملية إلى مرحلة التفاوض، ونحن ملتزمون بالعمل على تحقيق هذه الخطوة في عام ٢٠١٥.

ولا يزال القلق يساورنا بشأن استمرار تطوير جميع الأسلحة والقدرات الدفاعية المضادة للسواتل، بما في ذلك الأسلحة التي تستخدم من قواعد أرضية، ونؤكد على أهمية معالجة هذه التطورات دون تأخير ضمن الجهود الدولية الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقد صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لصالح قرار الجمعية العامة ٣١/٦٩ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد لاحظنا تقديم الاتحاد الروسي والصين، في عام ٢٠١٤، نسخة محدثة من مشروع معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ولدينا تحفظات بشأن هذا المشروع المحدث. إذ يتعين أن يتسم أي صك جديد وملزم قانوناً بالشمول والدقة وقابلية التحقق منه.

ونحن نعتقد أن المبادرات الهادفة إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ينبغي أن تسهم في تعزيز مناخ من الثقة المتبادلة والشفافية بين الدول. وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٩، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، يساورنا القلق لأنه لا ينسجم مع هذا الهدف؛

ولأن فكرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي غامضة في حد ذاتها، وقد تغري الدول بالتنافس على شغل المرتبة الثانية أو الثالثة. وعلاوة على ذلك، لا تعالج هذه المبادرة مسألة تعريف ماهية أسلحة الفضاء الخارجي، وهي مسألة تتسم بالصعوبة وقد تؤدي بسهولة إلى أن تقرر إحدى الدول عن طريق الخطأ أن دولة أخرى قد وضعت سلاحاً في الفضاء الخارجي.

ونحن نعتقد أن تناول مسألتى السلوك في الفضاء الخارجي واستخدامه سيكون أكثر فائدة لأغراض تعزيز المناقشات والمبادرات المتعلقة بكيفية الحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي ساحة للنزاع، مع ضمان استدامة البيئة الفضائية في الأجل الطويل في ذات الوقت. ونشجع الدول على تأييد المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، مثل مقترح الاتحاد الأوروبي بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي. ونؤكد من جديد أن الغرض من وضع تلك المدونة ليس المنافسة مع أية مبادرات أخرى ممكنة أو الاستعاضة عن تلك المبادرات، بما في ذلك المبادرات ذات الطابع الملزم قانوناً.

وسيظل الاتحاد الأوروبي شريكاً نشطاً في هذه المسائل، ويسترشد في ذلك بالاهتمام بسلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستخدامها في الأجل الطويل، علاوة على رغبته القوية في تنفيذ توصيات فريق الخبراء الحكوميين الصادرة بتوافق الآراء. ونحن نتطلع إلى مزيد من المناقشات بشأن كيفية تنفيذ توصيات الفريق. ونعرب في هذا السياق، عن التزامنا بالإسهام في إكمال العملية المتعددة الأطراف بشأن المدونة الدولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل لاتفيا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيدة ساغيس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشمل أمن الفضاء الخارجي مسائل كثيرة جداً، منها ما يتسم بروح موعلة في التقليديّة من النوع الذي نربطه بلفظة الأمن، لكن منها أيضاً ما هو مرتبط بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى امتداد الخمسين عاماً الماضية، أصبح الاعتماد على الفضاء الخارجي عنصراً حيوياً من عناصر حياتنا المعاصرة. وستنشأ مخاطر أمنية واقتصادية كبيرة على جميع البلدان، إذا تعطلت بشكل حاد نظم إرسال واستقبال المعلومات وجمعها عن طريق السواتل. وستزداد بقدر كبير صعوبة التنسيق والاتصال بين دوائر الأمن وخدمات الطوارئ وبين أفراد تلك الدوائر أو

مركباتها في مواقع الانتشار، من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ. وسيعوق ذلك بشكل حاد قدرتنا على الرصد والإنذار والتصدي للتهديدات على اختلافها وتباينها، مثل الأزمات الإنسانية الدولية والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية الحادة، بل والهجمات الإرهابية أيضاً.

وقد تطورت التكنولوجيات والأعمال التجارية وستستمر في التطور والاستفادة من الفضاء الخارجي. وبهذا يعني أمن الفضاء كفالة أمن قطاعنا المالية التي تعتمد على المنظومات الفضائية في معاملاتها التجارية؛ وأمن وموثوقية المعلومات التي تحتاجها قطاعات النقل في بلداننا؛ وأمن إمدادات الطاقة واستمرارها بشكل يمكن التنبؤ به؛ وأمن معلومات الأرصاد الجوية من أجل الزراعة والصناعات البحرية؛ وأخيراً، يعني كفالة سرعة وكفاءة الاتصالات عبر المسافات الشاسعة دون أن تتأثر بالحوادث التي تسببها التضاريس الأرضية التي لا تستطيع النفاذ من خلالها.

ويوجد اليوم أكثر من ٦٠ دولة وكيانا، تشغل أكثر من ١٠٠٠٠ ساتل في الفضاء الخارجي. ويتزايد ازدحام الغلاف الجوي العلوي للأرض وتزداد صعوبة إدارته. ويعني تزايد الاعتماد على الخدمات الساتلية أننا جميعاً عرضة بدرجة أو بأخرى لمخاطر متزايدة بأن يحدث اصطدام بين السواتل في الفضاء الخارجي أو أن تصاب بحطام. وتعتمد الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية لأغلبية الدول الممثلة هنا، إن لم تكن جميعها، على التكنولوجيات الساتلية والمنافع الإضافية التي تستطيع توفيرها.

وهذا هو السياق الواسع النطاق الذي ينبغي أن ننظر في إطاره إلى التأثير الذي قد يترتب على حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في ما يتعلق بالاستقرار والرخاء في العالم. وليس من مصلحتنا مطلقاً أن نتعرض للآثار التي تقوض الاستقرار نتيجة حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، سواء كان ذلك عن طريق نشر أسلحة في مدارات حول الأرض، أو من خلال تطوير منظومات أسلحة أرضية قادرة على إصابة أهداف في مدارات حول الأرض. وسينتج عن السماح بأن يصبح الفضاء الخارجي ساحة للنزاع تأثير ملموس وطويل الأجل على الاستقرار في الفضاء الخارجي، وعلى استدامته وإمكانية الوصول إليه في ما يتعلق بجميع المستخدمين، ولن يقتصر ذلك على الحكومات والمؤسسات العسكرية وإنما سيطل المؤسسات التجارية والإنسانية أيضاً.

وقد ظلت مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ تأسيسه في عام ١٩٧٩. وجاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المعنية بنزع السلاح، أن: "الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تستدعي اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقاً لروح معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى". ومنذ ذلك الوقت، شهدت الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤ تشكيل لجان مخصصة متتالية بشأن موضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء

الخارجي، في إطار مؤتمر نزع السلاح. وشملت ولاية هذه اللجان المخصصة إيجاد مجالات للتقارب وتطويرها، مع أخذ المقترحات والمبادرات والتطورات ذات الصلة في الاعتبار.

وتوجد حالياً ثلاث مبادرات متصلة بهذا البند من جدول الأعمال، وهي: مشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وقرار "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، والمدونة الدولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي. ونحن من جانبنا نرى أن الخطوة الأولى لتحقيق تقدم في المستقبل بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي لا تختلف عما يتعين فعله في المجالات الأخرى لتحديد الأسلحة، أي: كفالة الشفافية وبناء الثقة. لأن تدابير تحسين الشفافية وتعزيز الثقة بين الدول من الدعائم الأساسية لقيام أية مفاوضات في المستقبل. ونحن نعرب عن إيماننا بأهمية وضع مبادرات لكفالة تبادل الثقة والأمان بين الجهات الفاعلة الحالية والمستقبلية في الفضاء الخارجي، وعن قناعتنا بأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تسهم في كفالة أمن تلك الأنشطة وسلامتها واستدامتها. ولذلك نؤيد اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي، ونشجع الدول الأخرى أيضاً على تأييد تلك المبادرة.

وتعرب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن سرورها لأنها استطاعت تنسيق المناقشات غير الرسمية بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي. وقد اتضح من نطاق المناقشات وعمقها وعدد الدول التي شاركت فيها، مدى أهمية هذا الموضوع لكثير من البلدان. وعلاوة على المناقشات بشأن المبادرات المطروحة حالياً نوقشت مسائل أخرى أوسع نطاقاً، مثل: ما هو النهج الذي يتعين علينا اتخاذه لبناء إطار ينظم السلوك في الفضاء الخارجي؟ وهل نتخذ نهجاً تعريفيًا ونسعى إلى حظر تكنولوجيات معينة، أو نهجاً سلوكياً ونفرض الرقابة على أفعال بعينها؟ وهل نحن مفرطون في التركيز على وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي بينما تعمل بلدان معينة بصورة نشطة على تطوير واختبار منظومات أسلحة أرضية يتمثل الهدف الوحيد منها في تدمير الموجودات الفضائية؟

واستمرت طوال فترة انعقاد الاجتماعات في حزيران/يونيه مناقشات فنية بشأن كثير من جوانب منع حدوث تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من أن تلك المناقشات لم تنته إلى نتيجة قاطعة، فهناك عدد من المواضيع التي يستطيع المؤتمر الإسهام فيها بشكل مفيد في حالة تكرار انعقاد المناقشات في المستقبل، وستكون المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لدفعها إلى الأمام.

ويستدل من المناقشات التي دارت على نطاق الأوساط المعنية بالفضاء الخارجي، سواء في لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، أو في جلسة مشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة، أو في اجتماعات بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك، أو هنا في مؤتمر نزع السلاح، على أن أمن الفضاء الخارجي مسألة شاملة ويجب النظر فيها في

مجموعها، ولا يجوز تقسيمها إلى أجزاء منفصلة، من أجل كفالة فعالية أي إجراء يتخذ للحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي. ويتضح من ذلك أن هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هدف مشترك منذ زمن طويل، وأنه يمكن إحراز تقدم فقط من خلال العمل الجماعي الذي تشارك فيه جميع الجهات الفاعلة المعنية بجميع أجزاء منظومة الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. المتحدث التالي لدي في القائمة هو ممثل الاتحاد الروسي. الكلمة متاحة لسيادتكم.

السيد مالوف (الاتحاد الروسي) (تكلم باللغة الروسية): لا شك أنكم تعلمون جيداً أن اهتمام المجتمع الدولي بضمان سلامة أنشطة الفضاء الخارجي أخذ في الازدياد. ونحن نرى في ذات الوقت أن هناك شيئاً آخر في غاية الوضوح. فالحديث عن سلامة أنشطة الفضاء الخارجي واستدامتها في الأجل الطويل يجاني الواقع ما لم توجد ضمانات تحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. ويؤكد هذا اعتماد قرار سنوي في الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تقدمه بالتناوب مصر وسري لانكا. ولا أحد يصوت ضد هذا القرار في الواقع؛ ويعتمد بالضرورة بتوافق الآراء. ونحن نرى في ذلك دليلاً على الأهمية البالغة لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وبنفس القدر، أهمية اعتراف المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حل في أقرب وقت ممكن.

ويدرك الذين يصوتون لصالح القرار بشكل جيد أن وضع أسلحة في الفضاء الخارجي سيحدث تغييراً جذرياً في البيئة الدولية. وسيكون الاستقرار الاستراتيجي عرضة للخطر ما دامت هناك أسلحة فضائية تستطيع ضرب أهداف في أي مكان على سطح الأرض، ويمكن استخدامها سراً أو دون إنذار مسبق وفي أي مكان وأي وقت. ونحن نؤكد أن انتقاء الأسلحة التي توضع في الفضاء الخارجي سيؤدي في الواقع إلى زيادة قابلية استخدامها. ونحن نرى أن مخاطر حدوث هذا السيناريو تصبح أكثر مصداقية مع تقدم العلم والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، لا يزال الفضاء الخارجي يفتقر إلى صك قانوني يحميه ضد احتمالات نشر الأسلحة. وكما تعلمون، لا تشمل معاهدة الفضاء الخارجي لسنة ١٩٦٧، التي تحظر وضع أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي، الأنواع الأخرى من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية. ونحن نؤمن بضرورة سد هذه الثغرة التي طال أمدها في القانون الدولي.

وقد عكف الاتحاد الروسي والصين والبلدان ذات نمط التفكير المماثل على العمل بانتظام لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، آخذين في اعتبارهم مسألة الثغرة القانونية، وهو عمل بالغ الأهمية من أجل ضمان الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة للجميع والحفاظ على الاستقرار العالمي. وفي عام ٢٠٠٨، قدم الاتحاد الروسي والصين إلى المؤتمر مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، من أجل النظر فيه. ويمثل المشروع المحدث، المقدم من الاتحاد الروسي والصين إلى المؤتمر في العام الماضي،

نصاً عملياً يأخذ في الاعتبار واقع الحالة الراهنة وطرائق تفكير الدول المرتادة للفضاء بشأن المسائل السياسية والاستراتيجية في الوقت الراهن. وقد حاولنا فيه أن نأخذ في الاعتبار المقترحات البناءة المقدمة من الدول.

ونحن ندرك أن الصيغة المحدثة لمشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي كانت موضع انتقاد. ونود أن نشير في هذا الصدد إلى صعوبة العثور على معاهدة دولية مفردة تفي حالياً بجميع المطالب. وعلى سبيل المثال، كثيراً ما تكون آليات التحقق قاصرة، وقد لا توجد أساساً في بعض الأحيان، كما هو الحال في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومع ذلك، لا أحد يفكر في التشكيك في فعالية تلك الاتفاقية.

وفي ما يتعلق بالنطاق، لم يكن التصور عند إعداد مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي هو أن تكون اتفاقية شاملة تهدف إلى منع جميع الأنشطة المتصلة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وحُدِّدَت للمعاهدة مهمة حصرية، وهي: حظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ولهذا السبب، لا تغطي المعاهدة جوانب البحث والتطوير والإنتاج والتخزين الأرضي للأسلحة المصممة من أجل وضعها في الفضاء الخارجي، وكذلك مسألة الاختبارات الأرضية لهذه الأسلحة. ولا يتضمن مشروع المعاهدة حظر الأجهزة الأرضية المضادة للسواتل.

ويضاف إلى ذلك أن حلّ مشكلة ما يسمى بالأسلحة المضادة للسواتل منصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ٢ من مشروع المعاهدة، عن طريق التنفيذ الصارم لأحكام هذه المادة، التي تنص على أن تلتزم الدول الأطراف فيها بعدم اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ونحن نرى في عدم اشتغال مشروع المعاهدة على قواعد تحكم الأسلحة المضادة للسواتل ميزة إيجابية لا نقصاً. وهو مقصود، كي يكفل للدول الأطراف وسيلة للدفاع عن ممارستها لحقوقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس في حالة استخدام الدول غير الأطراف في المعاهدة، أو الأطراف التي تنتهك المعاهدة، منظومات فضائية للهجوم عليها. وسيتردع المعتدون المحتملون دون شك حين يدركون أنهم سيتعرضون لرد فعل حتمي.

وفيما يتعلق بتعريف عبارة استخدام القوة والتهديد باستخدام القوة، فقد حددنا مضمونها في ما يتعلق بالفضاء الخارجي فقط. وحُصِرَت التعاريف عمداً في الأعمال المتعمدة التي تهدف إلى إلحاق ضرر في الفضاء الخارجي.

ولا نزال نعتقد أن مشكلة آلية التحقق يمكن حلها أثناء مفاوضات المؤتمر الشاملة بشأن مشروع النص، وبصفة خاصة من خلال وضع بروتوكول إضافي للتحقق. ونعوّل في ذلك على المساهمات العملية من الدول الأخرى، ولا سيما الدول التي تولي اهتماماً خاصاً لمسائل التحقق. وفيما يتعلق بمقولة إنه يستحيل رصد الامتثال إلى أية اتفاقات بشأن حظر الأسلحة في

الفضاء الخارجي، تجدر الإشارة إلى أنه جرى تطوير نهج يكفل جدوى التحقق. ونشير في ذلك إلى الورقة المقدمة من كندا (الوثيقة CD/1785)، التي تقترح طائفة واسعة من المفاهيم والأساليب لتحسين القدرات اللازمة لرصد البيئة الفضائية.

وبوجه عام، يتمثل موقفنا في أنه يمكن الاستعاضة جزئياً عن عدم وجود آلية للتحقق بتنفيذ تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة المتفق عليها، ريثما يكتمل إعداد الآلية. ويتمثل الهدف من مشروع المعاهدة في كفاءة خلو الفضاء الخارجي من الأسلحة. وعلى وجه التحديد تشكل وحدة المجتمع الدولي في الاعتراف بضرورة تحقيق هذا الهدف أساس عملنا الفني الجماعي بشأن هذه المعاهدة، حسبما أشارت إليه بوضوح قرارات الجمعية العامة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء. ونحن ندرك في الوقت نفسه، أن مشروع المعاهدة المحدّث ليس صيغة نهائية بل دعوة إلى العمل الجماعي على مواصلة تنقيح النص. ومن المهم الاستفادة من هذه الحالة المواثية - أي عدم وجود أسلحة في الفضاء الخارجي في الوقت الحاضر - للاضطلاع بالأعمال الفنية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية دون تأخير.

وفي الوقت نفسه، نرى أنه من الضروري العمل على نشر مبادرة عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي على الصعيد العالمي، ريثما تبرم المعاهدة وتدخل حيز النفاذ. والمبادرة المذكورة التزام سياسي طوعي تؤكد الدول المعنية من خلاله اقتصر أنشطتها في الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية. وبما أنها في جوهرها تدبير لبناء الثقة، فلن يكون من المناسب فرض شروط مماثلة لما تنص عليه المعاهدات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية التحقق من تنفيذها. وقد أسفر الاعتراف بأن المبادرة أداة هامة ومناسبة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عن حصول مشروع القرار المتعلق بما على دعم قوي حين نظرت فيه الجمعية العامة في دورتها السابقة. وكما تعلمون، شاركت في تقديم مشروع القرار ٣٤ دولة، وبلغ مجموع الدول التي صوتت لصالحه ١٢٦ دولة. ونحن نعول على أن يحصل القرار على تأييد أوسع نطاقاً في دورة الذكرى السبعين للجمعية العامة.

ويشكل التقدم المحرز على الساحة الدولية في مجال وضع تدابير لكفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي جبهة هامة أخرى في جهودنا لمواجهة تحديات منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعلى المستوى العملي، تجاوزت نتائج عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذا الموضوع العناصر الواردة في تقرير الفريق بقدر كبير. ويتضمن التقرير توليفة من النهج التي تتبناها مختلف الدول من أجل ضمان سلامة أنشطة الفضاء الخارجي. ولا يشكل تقرير الفريق الذي يتضمن تدابير تتعلق بكفاءة الشفافية وبناء الثقة محصلة نهائية، بل يمثل أساساً للعمل المستقبلي بشأن هذا الموضوع. ونحن على استعداد لمواصلة هذا العمل على أساس قرار الجمعية العامة بشأن تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة، الذي اعتمد بتوافق الآراء واتسم بمشاركة الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير مسبقة في رعاية مشروع.

ونحن نرى أن وضع تدابير للشفافية وبناء الثقة وترجمتها إلى ممارسة عملية على الصعيد الدولي مسألة بالغة الأهمية، وأستطيع القول إنها بذات القدر من الأهمية في السياق العملي أيضاً، لأننا نعتبر أن هذه التدابير يمكن أن تستخدم بصفة عناصر في آلية التحقق من مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. وسيكون الاجتماع المشترك للجنة الأولى والرابعة للجمعية العامة بمثابة خطوة هامة في عملية تطوير مبادرات الفضاء الخارجي. ويُفترض أن يحظى موضوع منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي بما يستحقه من اهتمام في ذلك الاجتماع.

ونحن مستعدون أيضاً للعمل على وضع مبادرات أخرى لحل المشاكل المرتبطة بضمان السلامة في أنشطة الفضاء الخارجي. وقد استمرت مشاركة الاتحاد الروسي النشطة والبناءة في المناقشات بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي، التي اقترحها الاتحاد الأوروبي، مدة ست سنوات. ونحن نرى أنه لن يتسنى إحراز مزيد من التقدم تجاه وضع وثيقة مقبولة للمجتمع الدولي إلا إذا أخذت تعليقات ومقترحات جميع المشاركين بعين الاعتبار، على أن يجري ذلك أيضاً في سياق مفاوضات شاملة، وبمشاركة جميع الدول ذات الاهتمام، وعلى أساس ولاية واضحة الصياغة تحت رعاية الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة كي أعرب مرة أخرى عن آراء الولايات المتحدة بشأن أمن الفضاء في إطار عنوان البند المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في جدول أعمال المؤتمر.

وتسهم الأجهزة الفضائية في الازدهار الاقتصادي العالمي وتعزز المعارف العلمية وتساعد في التخفيف من آثار الكوارث وإدارة عمليات التصدي لها، كما تسهم في كفالة الشفافية وتحقيق الاستقرار بين الأمم، وتوفر مسار اتصالات حيوي من أجل تجنب النزاعات المحتملة. لكن مكتسبات النجاح في الفضاء الخارجي تتضمن أيضاً تحديات جديدة. ويتزايد ازدحام الفضاء الخارجي بالحطام المنتشر في المدارات، وكذلك تعرّضه للتهديدات البشرية التي تشكل خطراً على البيئة الفضائية. لذا أصبح من الضروري أن تعمل جميع الدول معاً من أجل صون هذا المجال والحفاظ عليه للأجيال القادمة.

وينتاب الولايات المتحدة القلق بوجه خاص من جراء استمرار تطوير واختبار نظم مدمرة مضادة للسواتل. وعلى الرغم من أن بعض الدول قد دعت إلى تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي وإلى اتخاذ تدابير لحظر نشر الأسلحة فيه، فإن تطوير هذه الدول لمنظومات أسلحة مدمرة مضادة للسواتل في قواعدها الأرضية يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وقد يتسبب في تفسير الأشياء وحسابها بشكل خاطئ وخطير ويشكل عنصر تصعيد للأزمات أو النزاعات. وقد شهد العالم آثار بيئية طويلة الأمد من جراء اختبار الصين، في عام ٢٠٠٧، قذيفة ارتقاء

مباشر مضادة للسواتل وتدميرها عمداً، حيث خلفت وراءها حطاماً طويلاً العمر في مدار منخفض حول الأرض. وعلاوة على ذلك، شكل اختبار الصين، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، قذيفة اعتراضية مضادة للسواتل من نوع القذائف المصممة لتدمير السواتل في المدارات المنخفضة حول الأرض، مصدر إزعاج أيضاً برغم عدم تدمير هدف بتلك القذيفة.

والصين ليست الدولة الوحيدة التي تسعى إلى اكتساب مثل هذه القدرات. وقد أشار جيمس كلابر، بوصفه مديراً للاستخبارات الوطنية، في إفادته التي أدلى بها أمام الكونغرس، في شباط/فبراير ٢٠١٥، إلى أن "قادة الاتحاد الروسي يؤكدون علناً أن القوات المسلحة الروسية تملك أسلحة مضادة للسواتل وتجري بحوثاً بشأن تدمير السواتل".

وقد أعربت الولايات المتحدة منذ أمد طويل عن استعدادها للنظر في المقترحات المتعلقة بتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي، ووضع تصورات عادلة تعزز أمن جميع الدول ويمكن التحقق منها بفعالية. بيد أن الصيغة المنقحة لمشروع المعاهدة المتعلقة بمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، التي قدمتها روسيا والصين إلى مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي، لا تستوفي هذه الشروط. وكما أشارت الولايات المتحدة، في التحليل الذي قدمناه إلى المؤتمر وصدر في هيئة الوثيقة CD/1998، لا يزال مشروع المعاهدة معيماً لأسباب عديدة، تشمل عدم إمكانية التحقق، وعدم معالجة مسألة منظومات الأسلحة البرية المضادة للسواتل، وإمكانية الانسلاخ من المعاهدة، على غرار الصيغة السابقة لعام ٢٠٠٨.

ويقر كل من الاتحاد الروسي والصين صراحة بأنه لا توجد حالياً تكنولوجيات صالحة للتحقق من الامتثال إلى هذا الحظر. وعلاوة على ذلك، توجه الصيغة المحدثة لمشروع المعاهدة الاهتمام بعيداً عن التهديد الأشد خطورة على الأجسام في الفضاء الخارجي: أي منظومات الأسلحة البرية المضادة للسواتل. إذ لا ينص مشروع المعاهدة على حظر أنشطة البحث والتطوير والاختبار المتعلقة بأسلحة القواعد البرية المضادة للسواتل أو إنتاجها أو تخزينها أو نشرها. وبذلك يروغ مشروع المعاهدة من حقيقة أن قدرات الأسلحة البرية يمكن أن تستخدم لأداء نفس مهام الأسلحة الفضائية. فعلى سبيل المثال، تفيد تحليلاتنا بأن التجربة التي أجرتها الصين في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، واختبرت فيها قذيفة أرضية من نوع قذائف الارتقاء المباشر المضادة للسواتل عن طريق تدمير أحد سواتلها الخاصة بالطقس، ليست محظورة بما بموجب كل من الصيغتين المستكملين لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤. ولا يحظر النصان أيضاً الاختبار اللاحق الذي أجرته الصين، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، على قذيفة مماثلة دون أن تدمر بها هدفاً.

وعلى النقيض من النهج المعيب الذي يقترحه مشروع المعاهدة، هناك سبل عملية كثيرة يمكن أن تتعاون بها الدول المرتادة للفضاء الخارجي من أجل الحفاظ على أمن واستدامة المجال الفضائي. والولايات المتحدة مقتنعة في الواقع بأن هناك تحديات يمكن وينبغي التصدي لها من خلال مبادرات عملية في الأجل القريب، مثل تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة غير الملزمة

قانوناً، من أجل تشجيع التصرفات المسؤولة في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وقد سلط فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة الأمم المتحدة لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الضوء على أحد مسارات التقدم. وأيد تقرير الفريق تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة الطوعية وغير الملزمة قانوناً. وأمكن الوصول إلى توافق في الآراء في تموز/يوليه ٢٠١٣، حيث اعتمدت الجمعية العامة بكامل هيئتها توصيات التقرير في قراراتها ٥٠/٦٨ و ٣٨/٦٩، اللذين شاركت الولايات المتحدة مع أعضاء آخرين في الفريق في تقديمهما، بما في ذلك الاتحاد الروسي والصين.

وفي هذا الصدد، ترحب الولايات المتحدة بالقرار الذي اتخذته لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تنظر في تقرير الفريق في دورتها الثامنة والخمسين، في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويمكن أن تتيح هذه الدورة، التي ستعقد في فيينا، الفرصة لتبادل الآراء بشأن دور المبادئ التوجيهية الطوعية والعملية في تعزيز الاستدامة طويلة الأجل لأنشطة الفضاء الخارجي. وستكون لهذه المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستدامة خصائص مماثلة لتدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة؛ وقد يعتبر بعضها قابلاً لأن يدرج ضمن تدابير الشفافية وبناء الثقة، كما قد يشكل البعض الآخر أساساً فنياً لتنفيذ بعض تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة المقترحة في تقرير الفريق.

ونظراً لما نعلقه من أهمية على تقرير الفريق، كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم قرار الجمعية العامة ٣٨/٦٩ بشأن تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، الذي يدعو إلى مواصلة النظر في توصيات الفريق في اجتماع مخصص مشترك بين اللجنتين الأولى والرابعة خلال الدورة السبعين للجمعية العامة.

وقدم تقرير الفريق أيضاً مساهمة هامة جداً عن طريق وضع معايير لتقييم صلاحية تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ولاحظت الولايات المتحدة عند تطبيق هذه المعايير، أن بعض مقترحات التدابير لا تستوفي المعايير التي وضعها الفريق. فقد خلصنا، على سبيل المثال، عند تقييم المبادرة الروسية بأن تصدر الدول إقرارات بشأن "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، إلى أن هذه المبادرة ذات عيوب أساسية ثلاثة. أولاً، أن التعهد بشأن "عدم البدء بوضع الأسلحة" لا يحدد تماماً ماهية أسلحة الفضاء الخارجي. وثانياً، لن تستطيع الأطراف الأخرى التأكد فعلياً من التزام الدولة المعنية السياسي بالألا تكون البادئة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وثالثاً، يركز التعهد بشكل حصري على الأسلحة التي توضع في الفضاء الخارجي، مثل السلاح الذي يعترض السواتل من مدار حول الأرض، والذي اختبر الاتحاد السوفياتي السابق في وقت ما إمكانية إطلاقه ثم وضعه في مدار. ولا تشير المبادرة إلى الأسلحة المضادة للسواتل وتطلق من قواعد أرضية، والتي تشكل تهديداً كبيراً للمركبات الفضائية، كما أشرنا آنفاً.

ولحسن الحظ توجد مقترحات بناءً وعملية وفعالة ومستوفية لمعايير الفريق بشأن تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة، وقد شاركت الولايات المتحدة على مدى العامين الماضيين، مثلاً، في مداولات بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي. وهي تتطلع إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً في عملية شاملة ومتعددة الأطراف لوضع الصيغة النهائية لتلك المدونة.

ويجب علينا، إذا كنا نرغب بجدية في الحفاظ على بيئة الفضاء الخارجي لأجيال المستقبل، أن نضع تدابير عملية وفعالة وننفذها في الوقت المناسب لمعالجة المشاكل التي حددت، وأن نستبعد تلك المبادرات الإشكالية غير الفعالة أو غير ذات الصلة بحماية أمن بيئة الفضاء الخارجي واستدامتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه. المتحدث التالي لدي على القائمة هو ممثل بيلاروس. الكلمة متاحة لسيادتكم.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم باللغة الروسية): ترى بيلاروس أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أهم أولويات الأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. ونحن نؤيد الامتثال الصارم إلى الصكوك القانونية الدولية القائمة، التي تنظم أنشطة الدول في مجال قانون الفضاء الخارجي، ومواصلة تطويرها. ونرى أنه من المهم تطوير نظام التدابير الدولية لتعزيز الشفافية وبناء الثقة وتحسين السلامة في الفضاء الخارجي، لكننا نرى في الوقت نفسه، أن هذه التدابير لن تساعد على سد الفجوات والثغرات في قانون الفضاء الخارجي الحالي. ونؤيد في هذا الصدد المقترحات المحددة الرامية إلى الحفاظ على السلام في الفضاء الخارجي، ونؤيد بالطبع المقترحات المتعلقة بإبرام اتفاقات قانونية دولية بشأن منع وحظر تسليح الفضاء الخارجي.

ونحن نرى أن مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمه إلى مؤتمر نزع السلاح الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، يوفر الأساس الأكثر ملاءمة لهذا الجهد. ونعتقد أن هذا النص (الوثيقة CD/1985، المقدمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤) يشكل أساساً متيناً لبدء المفاوضات بشأن هذا الموضوع في المؤتمر. ونرى أن اعتماد هذه المعاهدة سيسهم بقدر كبير في الجهود الرامية إلى سد الثغرات المحددة وتسوية المسائل العالقة في الاتفاقات القائمة في مجال قانون الفضاء الخارجي.

واسمحوا لي الآن أن أركز على بعض الفوارق الدقيقة الأخرى. ونحن مختارون إلى حد ما لأن بعض أعضاء مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى يتجنبون الدخول في مناقشات محددة بشأن القضايا المطروحة. وقد أشارت دول كثيرة في تلك المجموعة مراراً، في الدورة الحالية للمؤتمر وفي دوراته السابقة كذلك، إلى الحديث عن المشاكل أو بالأحرى عن الفوارق الدقيقة ذات الصلة بموضوع استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وإذا سقنا الحديث إلى مجال

آخر، فلن يكون من اللائق لكثير من الدول التي لا تؤيد حلول المشاكل المتعلقة بالمواد الانشطارية أو لديها موقف مختلف تجاه تلك الحلول، أن نتحدث عن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات القمة المعنية بالمسائل النووية، وما إلى ذلك. وكثيراً ما تكون المناقشات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي "مشوبة" بحطام فضائي. ونتحدث بصفتنا الوطنية فنلاحظ أن مناقشة هذا الموضوع في دورات المؤتمر كانت أكثر دقة خلال العقد الماضي.

وفيما يتعلق بالحجج الواردة في النص المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية (الوثيقة CD/1998)، بصفة تحليل للمسودة الروسية/الصينية، نود أن نشير إلى الآتي: أننا غير واثقين من أن الحجج المؤيدة لوضع نظام تحقق خاص بالمعاهدة لها ما يبررها. وكما ذكرت آنفاً، لقد نوقش موضوع التحقق في إطار هذه المعاهدة بالتفصيل على مدى العقد الماضي، إبان فترة رئاسة السيد بول ماير، سفير كندا، مثلاً. واتفقت الوفود بشكل عام على أن استخدام نظم التحقق الشاملة لرصد تقييد جميع الدول بأحكام المعاهدة لن يجدي إلا إذا نشرت سواتل خاصة بالتحقق، وهي مسألة باهظة التكاليف.

وقد استعرضت البيانات المتاحة للجمهور، في إطار الإعداد للاجتماع الحالي، وتبين لي منها أن تكلفة إطلاق الصاروخ الواحد الذي يحمل جهازاً فضائياً تتراوح بين ٣٥ و ١٠٠ مليون دولار. وهي تكلفة عملية إطلاق واحدة فقط. ولا بد أنكم تدركون أنه يصعب التحقق من تنفيذ معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي باستخدام ساتل واحد في مدار قريب من الأرض. ومن الواضح أن العملية تتطلب استخدام عدة سواتل. وسيطلب تشييد بنية تحتية أرضية للتحقق نفقات إضافية لإقامة مركز رحلات فضائية ولتطوير سواتل التحقق نفسها وتغطية تكاليف تشغيل منظمة دولية للتحقق.

وأود أن أشير إلى رقم آخر. فأنتم تعلمون أن الميزانية السنوية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بلغت ٧٣,٣ مليون يورو في عام ٢٠١٤. وبلغت الميزانية العادية للأمم المتحدة ٥,٥٣ بلايين دولار، للسنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وإذا قرنا تأسيس منظمة دولية ذات صلاحيات كاملة لرصد تنفيذ معاهدة (شاملة وضاوية) قابلة للتحقق، ستنشأ منظمة أخرى ذات ميزانية تضاهي ميزانية الأمم المتحدة؛ وستواجه بلدان نامية كثيرة، وبخاصة الصغيرة منها، صعوبة في تحمل المساهمات السنوية الكبيرة التي يتطلبها تمويل العملية.

ومن هذا المنطلق، نرى أن الاتحاد الروسي والصين قد اتخذتا قراراً صائباً بتركهما الباب مفتوحاً لتبرير مسألة التحقق في مشروع المعاهدة. ونلاحظ أن هناك حالات أخرى يكفي فيها فقط وجود اتفاق قانوني ينص على قواعد سلوك معينة. ومعاهدة أنتاركتيكا مثال جيد لهذا النوع من الاتفاقات. فهي تنص بوضوح على حظر قيام الدول الأطراف بأي نشاط عسكري في أنتاركتيكا أو نشر أسلحة فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على بيانه. وأعطي الكلمة الآن إلى

ممثل فرنسا.

السيدة روبلس (فرنسا) (تكلمت باللغة الفرنسية): يعرب الوفد الفرنسي عن تأييده الكامل للبيان الذي قدم قبل قليل باسم الاتحاد الأوروبي. وترى فرنسا أن مسألة أمن الفضاء الخارجي تتعلق بكل من الأجسام والأنشطة في الفضاء الخارجي. ويتطلب أمن الفضاء الخارجي معالجة شاملة تغطي الجوانب المدنية والعسكرية معا. وتستدعي مصلحتنا المشتركة، باعتبارنا دولاً مرتادة للفضاء الخارجي في الوقت الحاضر وفي المستقبل، تعزيز مبدأ التحلي بروح المسؤولية عند تنفيذ برامجنا المدنية والعسكرية لاستخدام الفضاء الخارجي.

وتعرب فرنسا عن التزامها بالحفاظ على أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي وباستخدام تلك الأنشطة في الأغراض السلمية. ويجب أن يكون ذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وبهذه الروح نخدم مصالحنا بمواصلة التفكير الجماعي بشأن أفضل السبل لتعزيز أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي وإيجاد مناخ من الثقة المتبادلة.

وعلى غرار ما ذكر في مناسبات سابقة عديدة، تشارك فرنسا في العمل على بلوغ هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولا تعارض فرنسا من حيث المبدأ صياغة صكوك ووضع مبادرات بغية تحقيق ذلك الهدف في إطار مؤتمر نزع السلاح وضمن برنامج عمل منظم ومتفق عليه.

ونحيط علماً بجهود الاتحاد الروسي والصين تجاه تعزيز المناقشات في المؤتمر بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وسمحوا لي مع ذلك، أن أعرب مجدداً عن موقف فرنسا حيال الظروف اللازمة لصياغة صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فنحن جميعاً نأمل في أن يؤدي وضع صك من هذا النوع إلى تعزيز السلامة فعلياً. ويتطلب ذلك أن يكون هذا الصك ضافياً ودقيقاً وشاملاً للجميع وذا مصداقية. بيد أنه لا يمكن اعتبار توافر هذه الشروط من المسلمات. وأنا أفكر، على سبيل المثال، في صعوبة تعريف بعض المصطلحات الأساسية، وضرورة صياغة نصوص تحظر أشياء محددة، وتعقيدات مسألة إقامة آلية تحقق ذات مصداقية. وسيكون إعداد مثل هذه المعاهدة مشروعاً طويلاً الأجل بالضرورة.

ويتطلب التدهور السريع لبيئة الفضاء الخارجي استجابة عملية عاجلة، بالاستناد إلى تدابير يمكن تنفيذها على الفور. ولذلك نؤيد تعزيز الممارسات المسؤولة وتطوير التدابير الطوعية لبناء الثقة وكفالة الشفافية في المستقبل القريب. وقد ساعد عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي على تحديد هذه التدابير، سياسية كانت أو فنية، من خلال جهود جماعية وتوافقية. وستنظر فرنسا في الأسس الموضوعية لجميع المقترحات من حيث مدى فعاليتها في بناء الثقة وكفالة الشفافية في الفضاء الخارجي.

ونحن نتساءل عن وجه الغموض في مفهوم "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي" وتأثيره على الأمن في الفضاء الخارجي. وفي ما عدا الصعوبات المتصلة بتعريف مصطلح "أسلحة في الفضاء الخارجي"، الذي سبق أن شرحته، نتساءل أيضاً عما إذا كان هذا

النوع من التدابير قد يعتبر ترخيصاً مسبقاً باستخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي عقب استخدامها للمرة الأولى. ومن ناحية أخرى، نعتقد أن التزاماً من هذا النوع لن يمنع الدول الموقعة على الصك من تطوير قدرات مضادة للسواتل يمكن استخدامها للرد بسرعة على استخدام دولة أخرى لما قد يعتبر سلاحاً في الفضاء الخارجي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل لمشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي. ويبدو لنا أن العمل على صياغة مشروع مدونة قواعد السلوك يفي بشكل كامل بهدف تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي. وسيؤدي المشروع إلى بناء الثقة بين أصحاب المصلحة في استخدام الفضاء. وسيحد من مخاطر الأعمال الكيدية المستترة أو حوادث الفضاء الخارجي التي قد تفسر على أنها دلالة على نية عدائية.

وتمثل هذه المبادرة السياسية خطوة عملية نحو تعزيز الأمن في الفضاء الخارجي. وتؤيد فرنسا المناقشات الجارية بهدف إعداد الصيغة النهائية لمدونة السلوك، التي نأمل أن تعتمد في هذه السنة. وسنعمل على تحقيق هذه الغاية، وناشد جميع الدول ذات الاهتمام بالمبادرة أن تظل على التزامها بالتفاوض بشأن هذا الصك، من أجل تحقيق تقدم تجاه هدفنا المشترك المتمثل في الاستجابة الآنية والعملية لمتطلبات الرقابة على الأنشطة في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فرنسا على بيانها. المتحدث التالي لدي على القائمة هو سفير إيطاليا. الكلمة متاحة لكم، سعادة السفير.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. ونحن نؤكد أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي ساحة للنزاعات شرطان أساسيان لتعزيز السلام والاستقرار. وهذا هو السبب في أننا ملتزمون تماماً بالمشاركة النشطة في هذه المناقشات، وبتسيخ التعاون الدولي من أجل ضمان أمن الأنشطة في الفضاء الخارجي وسلامتها واستدامتها في الأجل الطويل، وتعزيز جهود استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

ولذلك رحبنا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي اعتمد في عام ٢٠١٣، وأجازته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء. وتنشأ عن اعتماد العالم المتزايد على القدرات في مجال الفضاء الخارجي ضرورة أن تبذل الدول والمجتمع الدولي جهوداً بناءة مشتركة بهدف المضي قدماً في النظر في العوامل التي تؤثر على الاستقرار والأمن في الفضاء الخارجي. وتدرك إيطاليا أن المعاهدات القائمة بشأن الفضاء الخارجي تتضمن بالفعل عدة تدابير ذات طابع إلزامي بشأن كفالة الشفافية وبناء الثقة. لكننا نعتقد أيضاً أن التدابير غير الملزمة قانوناً بشأن أنشطة الفضاء الخارجي يمكن أن تكمل بصورة مفيدة الإطار القانوني الدولي القائم في ما يتعلق بالأنشطة في الفضاء الخارجي، دون مساس بالالتزامات القانونية القائمة أو إعاقة الاستخدام المشروع للفضاء الخارجي، ولا سيما من جانب الجهات الفاعلة الناشئة في مجال الأنشطة الفضائية.

ونؤيد في هذا السياق تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الصادر بتوافق الآراء عن فريق الخبراء الحكوميين، وبخاصة ما يتعلق منها بالجهود الرامية إلى الوفاء بالتزامات السياسة، في شكل مدونة قواعد سلوك متعددة الأطراف، بهدف تشجيع التصرفات المسؤولة في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، على سبيل المثال. ونؤيد بقوة في هذا السياق، جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تشجيع المقترحات المتعلقة بوضع مدونة دولية للسلوك في أنشطة الفضاء الخارجي، في هيئة استجابة مشتركة لطلب الجمعية العامة، في القرار ٤٣/٦٢، تقديم مقترحات ملموسة في هذا المجال. ونؤيد النطاق الشامل لمشروع المدونة التي تنطبق على العمليات العسكرية والمدنية معاً في الفضاء الخارجي. ولا يمثل الغرض من مشروع المدونة الجديدة في منافسة أية مبادرات أخرى ممكنة أو الاستعاضة عنها. وعلى العكس من ذلك، يكتمل المشروع تلك المبادرات ويسهم فيها، من خلال تأكيد أهمية اتخاذ جميع التدابير الممكنة للحيلولة دون تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة للنزاعات، وبهيب بجميع الدول أن تستخدم الوسائل السلمية لتسوية أية نزاعات في الفضاء الخارجي.

وقد أعرب بعض البلدان عن القلق لأن هذه الصكوك الطوعية هشّة بطبيعتها ولا يرحح أن تكون فعالة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نعتقد أن الأطر الطوعية لا تؤخر بالضرورة وضع معايير ملزمة، بل يمكن، في واقع الأمر، أن تمهد السبيل لاعتماد مثل هذه التدابير عند إثبات فعاليتها والتأكد من طابعها العملي.

ومن هذا المنطلق، سندعم مواصلة الجهود لتعزيز وضع مدونة دولية لقواعد السلوك، بغية الوصول بهذه العملية التشاورية إلى مرحلة التفاوض. ونحن ملتزمون بالعمل على تحقيق هذه الخطوة في عام ٢٠١٥. ونحن نتطلع إلى انعقاد مناقشة أعمق خلال الجزء الثاني من المؤتمر، الذي نأمل في تكريسه لإجراء حوار منظم بشأن البنود الأساسية الأربعة من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين.

السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إعطائي الكلمة مرة أخرى، سيادة الرئيس. وأود أن أقول بضع كلمات رداً على ما قاله سفير الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قائمة الاختبارات الصينية التي أشار إليها، قبل أن أقرأ النص الذي أعدته.

وأريد فقط أن أوضح نقطتين بإيجاز. أولاهما هي أنه من الخطأ تصنيف تلك الاختبارات التقنية الصينية على أنها اختبارات لمنظومات أسلحة مضادة للسواتل. فبعضها، في الواقع، وكما قيل مراراً في مناسبات عديدة، تجارب فعلية على أجهزة مضادة للقذائف، والبعض الآخر، في الواقع، أنشطة لاستكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

والنقطة الثانية التي أود أن أطرحها هي أن بعض الاختبارات التي أجراها الجانب الصيني لا تختلف عما أجرته الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها. وأريد فقط تسجيل هاتين النقطتين.

(تحدث باللغة الصينية)

سيادة الرئيس، يعد منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من الأولويات لدى الصين في مجال الأمن الدولي وتحديد الأسلحة، ومن أولويات مؤتمر نزع السلاح. وكما أشرت في بياني السابق، نحن نحتاج إلى العمل من خلال الدبلوماسية الوقائية من أجل تعظيم جهودنا الرامية إلى إفضال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولأكثر من ٣٠ سنة متتالية، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة، قرارات لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ودعت فيها المؤتمر إلى التفاوض وإبرام صك قانوني بشأن هذا الموضوع. ويتسق هذا تماماً مع معارضة المجتمع الدولي لتسليح الفضاء الخارجي ومع توافق الآراء بشأن ضرورة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدّم الاتحاد الروسي والصين معاً إلى المؤتمر، نسخة محدثة لمشروع معاهدة بشأن منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، وهي مدرجة في الوثيقة CD/1985. ويتمثل الهدف من مشروع المعاهدة الجديد هذا، في دفع الجهود المبذولة في المؤتمر إلى الأمام، من أجل التفاوض وإبرام صك دولي ملزم قانوناً بشأن هذا الموضوع. ونود أن نعرب عن شكرنا للوفود الكثيرة التي أيدت المشروع المحدث، وعن ترحيبنا بالتعليقات والمقترحات التي تلقيناها من بعض البلدان. وقد أوضح وفد بلدي من قبل، أثناء المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن الفضاء الخارجي، برئاسة المكسيك، موقفه من حيث المبدأ من هذا الموضوع. وما أريد أن أفعله اليوم هو التركيز على بضعة مسائل محددة تتصل بمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

والمسألة الأولى هي التحقق من التنفيذ. لأن التحقق من تنفيذ مشروع المعاهدة ستكون له آثار سياسية وتقنية ومالية. وسيكون من الصعب جداً في هذه المرحلة التوصل إلى نظام تحقق عملي وفعال من حيث التكلفة في ذات الوقت. لكن النص المحدث استجاب للشواغل التي أثارها بعض البلدان فيما يتعلق بالتحقق، بأن أتاح إمكانية إبرام بروتوكول إضافي بشأن التحقق من الامتثال للمعاهدة. وفي الوقت نفسه، تتيح النسخة المحدثّة أيضاً لجميع البلدان إمكانية تنفيذ تدابير متفق عليها لكفالة الشفافية وبناء الثقة بشكل طوعي، وتوفير بذلك قدرًا معيّنًا من الدعم التقني والمؤسسي من أجل تصميم وتنفيذ تدابير التحقق في المستقبل. ونحن نعتقد أن أكثر ما يهمنا الآن هو إيجاد توافق في الآراء ملزم قانوناً، بشأن ضرورة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية. وربما يستحسن استبعاد بعض المسائل الخلافية في الوقت الحاضر، مثل مسألة التحقق، بغية التوصل إلى هذا التوافق في الآراء في الوقت المناسب. ومع تقدم التكنولوجيا، نستطيع النظر في مسألة

اعتماد بروتوكول للتحقق، حينما تكون الظروف مهيأة لذلك. وعلاوة على ذلك، يمكننا أيضاً تناول مسألة التحقق من زاوية مختلفة. فبعض المعاهدات الدولية الرئيسية لتحديد الأسلحة ليست لديها نظم للتحقق، مثل معاهدة الفضاء الخارجي لسنة ١٩٦٧، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهي مع ذلك قادرة على أداء دور فعال. لذا، وبرغم أن وجود معاهدة جديدة تتضمن آلية للتحقق الصارم سيكون وضعاً مثالياً، فهو ليس شرطاً لازماً لإبرام المعاهدة بالتأكيد.

والمسألة الثانية هي نطاق المعاهدة. فعلى الرغم من أن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي لا يحظر صراحة حيازة أسلحة الفضاء الخارجي أو اختبارها أو إنتاجها أو تخزينها، فهو ينص صراحة على حظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وإذا تحظر المعاهدة وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وتحظر استعمالها في ذات الوقت، فهي في الواقع تضع خطأً أحمر للدول المرتادة للفضاء الخارجي. وفي ظل هذه الظروف، تصبح حيازة أسلحة الفضاء الخارجي واختبارها وإنتاجها وتكديسها بلا معنى. ويعزى السبب في أن مشروع المعاهدة لا يحظر صراحة عمليات التطوير والاختبار، إلى أن تكنولوجيا الفضاء الخارجي تستخدم في كثير من الأحيان لأغراض مزدوجة، وإلى أنه لا توجد تدابير تحقق فعالة. ولذلك، فإن فرض حظر على عمليات التطوير والاختبار قد يؤثر سلباً على حق جميع البلدان في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وأخيراً، لا ينبغي أن يؤدي عدم وجود أحكام في المعاهدة بشأن حظر امتلاك أسلحة الفضاء الخارجي واختبارها وإنتاجها وتكديسها إلى الانتقاص من فعالية المعاهدة.

والمسألة الثالثة هي الأسلحة المضادة للسواتل. فالغرض الأساسي من مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي هو حظر وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الفضائية. فإذا كانت عمليات تطوير الأسلحة المضادة للسواتل واختبارها تؤدي في حد ذاتها إلى نشر تلك الأسلحة في الفضاء الخارجي أو إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي على النحو المحدد في مشروع المعاهدة، تصبح تلك الأفعال محظورة بموجب مشروع المعاهدة. وعليه لا نستطيع أن نخلص إلى استنتاج شامل بأن مشروع المعاهدة لا يحظر تطوير الأسلحة المضادة للسواتل أو اختبارها، بما في ذلك النظم الأرضية المضادة للسواتل. وسيحظر مشروع المعاهدة بالضرورة وبشكل كامل استخدام القوة ضد الأجسام الفضائية، وسيشمل ذلك الحظر بطبيعة الأسلحة المضادة للسواتل. ويعني هذا أنه حتى إذا كانت الدولة الطرف تملك تلك الأسلحة فلن تستطيع استخدامها. وسيؤدي هذا أيضاً إلى الحد من قدرات الدول الأطراف ونواياها في ما يتعلق بتطوير تلك الأسلحة واختبارها. ويتمثل الغرض من مشروع المعاهدة في تحقيق توافق في الآراء من حيث المبدأ وسط جميع البلدان على كفالة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الفضاء الخارجي. وإذا

توفرت لدى جميع البلدان إرادة سياسية كافية واستطاعت تحقيق هذا التوافق في الآراء بشكل ملزم قانوناً، ستصبح معالجة التهديدات المحتملة، مثل اختبار الأسلحة المضادة للسواتل، أمراً ميسوراً.

سيادة الرئيس، أريد وفد بلدي أن يطرح هذه النقاط القليلة على سبيل التوضيح والشرح ورداً على التعليقات والمقترحات الواردة بشأن الصيغة المحدثة لمشروع معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي. وسيظل المشروع المحدّث المقدم من الاتحاد الروسي والصين وثيقة مفتوحة، وسنواصل الاستماع إلى المساهمات من جميع الوفود، بما في ذلك المسألة التي أثارها قبل قليل سفير الولايات المتحدة الأمريكية. وسنسعى باستمرار إلى تحسين مشروع المعاهدة، كي تصبح أساساً للمفاوضات الفنية في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير الهند.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نحن نرحب، بطبيعة الحال، بهذه الفرصة لمناقشة مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد انضمت الهند إلى مقدمي القرار ٣١/٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأضفنا صوتنا أيضاً إلى مؤلفي ورقة عمل مجموعة الـ ٢١ (الوثيقة CD/1941)، التي قدّمت إلى المؤتمر في عام ٢٠١٣.

وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، برزت الهند بوصفها دولة كبرى في ارتياد الفضاء الخارجي. ويشمل برنامجنا لأنشطة الفضاء الخارجي أبعاداً إنمائية وأمنية. ولدينا برنامج راسخ الأسس وشديد النجاح لإطلاق المركبات الفضائية والتعاون مع عدد كبير من البلدان على الصعيد الدولي. وقد أرسلت الهند مركبة فضائية إلى القمر، وأكملت مركبتها التي أرسلتها إلى المريخ خمسة أشهر في مدارها حول ذلك الكوكب.

ونحن نؤمن بأنه لا ينبغي أن يصبح الفضاء الخارجي ساحة للنزاعات، بل ينبغي أن يكون أفقاً جديداً في حالة توسع للنشاط التعاوني. ويحمّل هذا الأمر جميع الدول المرتادة للفضاء الخارجي مسؤولية عن الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية الفضاء الخارجي بوصفه إرثاً مشتركاً للبشرية، وعن صون مكتسبات أوجه التقدم في تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها وتعزيزها لصالح الجميع. ونحن نعارض تسليح الفضاء الخارجي ونؤيد الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز سلامة الموجودات الفضائية وأمنها.

والهند طرف في جميع المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بالفضاء الخارجي. وهي تؤمن بضرورة تدعيم هذا الإطار القانوني الدولي من أجل تعزيز أمن الموجودات الفضائية لجميع مستخدمي الفضاء الخارجي ومنع تسليحه.

وهي مستعدة للنظر في الصيغة المنقحة لمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، المقدمة من الاتحاد الروسي والصين بسبيل المساهمة في المقترحات المختلفة بشأن التفاوض على إبرام صك ملزم قانوناً في مؤتمر نزع السلاح.

وقد أحطنا علماً بالتوضيحات التي قدمها اليوم وفداً الاتحاد الروسي والصين، بشأن بعض المسائل التي أثارها وفود أخرى، ولا سيما في ما يتعلق ببعض الثغرات التي لا تزال قائمة في مشروع المعاهدة المنقح.

ومع أن وضع تدابير شاملة للجميع وغير تمييزية لكفالة الشفافية وبناء الثقة قد يؤدي دوراً تكميلياً مفيداً، فإنه لا يمكن الاستعاضة بهذه التدابير عن وجود صكوك ملزمة قانوناً في هذا المجال. وقد شاركت الهند في المناقشات التي يتزعمها الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك في أنشطة الفضاء الخارجي.

وقد أيدت الهند القرار ٣٢/٦٩ للجمعية العامة، بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي. لكننا نرى في ذلك خطوة مؤقتة فقط ولا نراه بديلاً عن التوصل إلى تدابير قانونية شاملة وموضوعية لضمان منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو ما ينبغي أن يظل ضمن أولويات المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من أن الهند تؤيد القرار ٣٨/٦٩ بشأن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، فهي تأسف لأن بلداً مثلها من البلدان الكبرى المرتادة للفضاء الخارجي ليس عضواً في فريق الخبراء الحكوميين المعني بهذا الموضوع. ونحن نرى أن تشكيل فريق أوسع تمثيلاً حري بأن يحسن مضمون ذلك التقرير.

وتؤيد الهند استعراض مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح من منظور فني، حيث ظلت مدرجة في جدول أعمال المؤتمر منذ عام ١٩٨٢، ويشمل ذلك، في جملة أمور، إجراء مفاوضات في هيئة فرعية ضمن برنامج العمل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوجه كلمة ترحيب حارة إلى سفير الصين الجديد. ونحن نتطلع إلى العمل معه وهو يسعى إلى النهوض بمسؤوليات بلده في هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الهند على بيانه. المتحدث التالي لدي في القائمة هي ممثلة إندونيسيا. الكلمة متاحة لك، سيدتي.

السيدة ورداني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن تقديره لجهودكم، سيادة الرئيس، في تنظيم المناقشات الفنية بشأن القضايا الأساسية لمؤتمر نزع السلاح. وينبغي أن يركز المؤتمر، وهو يناقش مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، على إيجاد سبل للحيلولة دون حدوث ذلك السباق. وقد كررت الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٦٩، المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، الذي اتخذته في ١١

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح يؤدي الدور الرئيسي في التفاوض بشأن إبرام اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

وقد وجدت إندونيسيا المداولات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، التي جرت في الجلسات العامة غير الرسمية في السنة الماضية، وتولى تنسيقها السفير ماثيو رولاند من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، بناءً جدياً وحسنة التوقيت. وقد أصبح منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أشد إلحاحاً في ضوء الشواغل المشروعة بشأن إمكانية ألا تفي الصكوك القانونية القائمة بمتطلبات الحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه.

وتشارك إندونيسيا في الرأي القائل بأن وضع أسلحة في الفضاء الخارجي قد يسهم في زعزعة الاستقرار العالمي. ولهذا السبب، صدر بيان مشترك عن وزير خارجية الاتحاد الروسي وإندونيسيا، وجرى توقيعه في بروني دار السلام، في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، وأعلن فيه أن البلدين كليهما لن يكونا بأي حال من الأحوال أول من ينشر أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي. وقد عمم هذا البيان المشترك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (الوثيقة CD/1954).

وفي ما يتعلق بالصك القانوني الدولي، ترحب إندونيسيا بالمبادرة المشتركة بين روسيا والصين بشأن مشروع معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، بصيغتها الواردة في الوثيقة CD/1985، والتي نعتقد أنها تتطلب مزيداً من الدراسة، ويمكن أن تشكل أساساً للتفاوض في المؤتمر بشأن وضع صكوك قانونية دولية في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقد أجرى فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي أيضاً دراسة متعمقة على هذه المسألة، وحقق نتائج إيجابية.

ويود وفد بلدي أن يذكر بأن إندونيسيا قدمت، بالاشتراك مع الصين، والاتحاد الروسي، وبيلا روس، وفييت نام، وزمبابوي، والجمهورية العربية السورية، ورقة العمل CD/1679 مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، التي أوجزت العناصر المحتملة لإبرام اتفاق قانوني دولي في المستقبل، بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. ويعتقد وفد بلدي أن ورقة العمل هذه لا تزال ذات أهميته في إطار البند قيد المناقشة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن جميع الدول تتحمل مسؤولية عن الامتناع عن مزاوله أي نشاط يمكن أن يعرض للخطر الهدف الجماعي المتمثل في المحافظة على خلو الفضاء الخارجي من الأسلحة. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن استكشاف واستخدام الفضاء

الخارجي والأجرام السماوية الأخرى ينبغي أن يكون فقط للأهداف السلمية وأن يخدم مصالح جميع الدول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة إندونيسيا على بيانها. هل يرغب أي وفد آخر في أن يأخذ الكلمة؟ لا يبدو أن أحداً يرغب في ذلك.

وبهذا نختتم أعمالنا لما بعد ظهر اليوم. وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح في الساعة ١٠/٠٠ من صباح غد، وسُنْجري فيها مناقشة ينصب تركيزها على مسألة الضمانات الأمنية السلبية. وبالإضافة إلى ذلك، ستخاطب المؤتمر ممثلة عن الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة.

زُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.